صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/211
للنشر الفوري
8 يونيو 2012

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، تدعو إلى تقوية النظام المالي
بأدوات أفضل لإدارة الأزمة ومزيد من الإصلاحات

دعت اليوم السيدة كريستين لاغارد، دير عام صندوق النقد الدولي، إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لإصلاح النظام المالي العالمي، عن طريق تقوية أدوات إدارة الأزمات والبنيان الكلي للنظام. وقال سيادتها إنه بعد بدء الأزمة بخمس سنوات لم يتحقق بعد هدف إنشاء نظام مالي أكثر أمانا، رغم الخطوات المهمة التي تم اتخاذها بالفعل.

وقد ألقت السيدة لاغارد كلمة بمناسبة "حوار القادة" الذي تستضيفه جريدة *زود دويتشه تسايتونغ* ومجلس الأطلنطي ومؤسسة رولاند برغر للاستشارات في نيويورك، قالت فيها "إننا لا نزال على مسافة تبعد كثيرا عن وجهتنا النهائية. ومع تصاعد المخاطر يوما بعد يوم، نقف الآن عند مفترق طرق. وعلى صناع السياسات أن يرسموا خارطة طريق واضحة تحدد كيفية إنهاء هذه المهمة وأن يلتزموا السير وفقا لها ــ ليس بالنظر إلى السنوات الخمس أو العشر القادمة فقط، بل إلى الأسابيع والشهور القادمة أيضا."

وقالت إن الخطوات القادمة التي يتخذها صناع السياسات في القطاع المالي ستكون "حاسمة في كسر حلقات الأزمة المدمرة"، وهو ما يشمل الاقتصاد السياسي الذي يحكم تحديد السياسات التنفيذية، مضيفة أنه ينبغي "أن يكون التركيز العاجل على معالجة الخلل الذي أصاب صحة النظام المالي. فبدون معالجة الخلل، ستظل البنوك الضعيفة تخنق النمو."

وقالت السيدة لاغارد أيضا إن البنوك الأوروبية تحتل مرتبة الأولوية في معالجة الخلل، لكن عالم اليوم يتسم بعمق روابطه المتداخلة مما يجعل استعادة صحة البنوك الأوروبية في صالح الجميع. وأضافت: "سأكون واضحة في هذا الصدد: إن أوروبا هي محور إصلاح الخلل في البنوك الأوروبية، وهو ما يعني المزيد من أوروبا وليس أقل"، وأن السوق المالية الأوروبية الموحدة تحتاج إلى إطار أكثر تكاملا.

وفي هذا السياق قالت إنه "لكسر الحلقة المفرغة التي تتعاقب فيها المخاطر المالية والسيادية، الحل ببساطة هو أن يزداد اقتسام المخاطر عبر الحدود في النظام المصرفي"، وأن يترافق تعميق التكامل المالي مع هذه الجهود.

وبالإضافة إلى ذلك، حثت السيدة لاغارد على تقوية بنيان النظام المالي عن طريق تحسين التنظيم ودعم الرقابة وتوفير الحوافز الملائمة للقطاع الخاص. وفي هذا الصدد قالت سيادتها: "نظرا لحجم النظام وتعقده وروابطه المتداخلة، نحتاج إلى الاتساق والتنسيق والتعاون الذي يشمل المؤسسات والأسواق والحدود."

وقد تم إحراز تقدم طيب بشأن التنظيم، لكننا "يجب أن ننفذ ما تم الاتفاق عليه ــ وتحقيق تقدم أكبر فيما لم نتوصل إلى اتفاق بشأنه". غير أن التقدم في التنظيم لا يشكل إلا جزءا من الحل ويتعين القيام بالمزيد لدعم صلاحيات الأجهزة الرقابية وسلطتها.

وقالت السيدة لاغارد إن المؤسسات المالية ذاتها أيضا ينبغي أن يكون لها دور أكبر في تحمل مسؤولية إيجاد الحلول وتنفيذها. وأضافت: "يعني هذا وضع نظم للحوكمة الداخلية على أعلى درجات الكفاءة."، مشيرة إلى أن حوافز تحمل المخاطرة في القطاع المالي تتأثر إلى حد كبير بالنظام الضريبي. وفي هذا الصدد قالت: "أعتقد **أنه ينبغي القيام بالمزيد في النظام الضريبي لكي يساعد في ردع المخاطرة المفرطة** في القطاع المالي، وضمان التوزيع الملائم للإيرادات العامة. وقد تحقق بعض التقدم في العامين الماضيين، بتطبيق الرسوم المصرفية في بعض البلدان على سبيل المثال. لكن الكثير لا يزال يتعين القيام به في مجال ضرائب القطاع المالي بعد عامين من تقديم الصندوق تقريره في هذا الخصوص إلى مجموعة العشرين.

وقد دعا الصندوق أيضا إلى فرض ضريبة على الأنشطة المالية تطبق على أجور المؤسسات المالية وأرباحها لردع المخاطرة المفرطة.

وقالت السيدة لاغارد إن الصندوق كثف عمله المعني بالقطاع المالي في السنوات القليلة الماضية بالتشاور مع بلدانه الأعضاء وكذلك مجلس الاستقرار المالي ومجموعة العشرين من أجل تقوية النظام المالي، وإنه سيواصل جهوده المبذولة في هذا المجال.

"**ما هو هدفنا النهائي بالنسبة للنظام المالي؟** إنه بناء نظام يخدم النمو، ولكنه ليس نظاما همجيا. نظام يحقق الربح ــ بالتأكيد ــ ولكنه لا يأتي على حساب الاستقرار."